المطلب الأول

سيطرة الاستعمار على كثير من الأوقاف

عُني العالم الإسلامي بالاحتلال الأجنبي أو ما يسمى بالاستعمار الذي عمل على السيطرة على الدول الإسلامية ونهب ثرواتها وخيراتها واحتلال أراضيها، وكان من سياسة الاستعمار العمل على ضرب الاقتصاد الوطني للدول الإسلامية لإضعافها وإبقائها متخلفة باستمرار، لتعيش في تبعية للدول الاستعمارية، وكان من جملة ما فعلته الدول الاستعمارية في المجتمعات الإسلامية القضاء على الوقف الإسلامي، ومصادرة الأوقاف الإسلامية حتى يتوقف الدعم القوي الذي يقدمه الوقف لتلك المجتمعات في شتى المرافق الاجتماعية، من مؤسسات تعليمية وصحية ودعم للأنشطة الإسلامية والدعوية.

الشاهد من ذلك أن الاستعمار رأى أن من وسائل إضعاف المجتمعات الإسلامية، والعمل على إبقاء تخلفها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي مصادرة الأوقاف، وتعطيلها وتخريبها، ولما كان هذا المطلب عن التدخل الاستعماري في شؤون الأوقاف، رأيت مناسبة ذكر بعض الشواهد المقتضبة التي تبرهن على أن الاستعمار كان من معوقات الوقف في العالم الإسلامي وبيان ذلك كالتالي:-

"فعند احتلال الجيوش الفرنسية للشام أصيب ديوان الأوقاف مما أدى إلى نضوب خزائن الأوقاف حيث أمر المفوض الفرنسي أن يتدخل المندوب الفرنسي بالإشراف على أوقاف المسلمين،دون أوقاف اليهود والنصارى في حين أن الدولة العثمانية لم تتدخل في شؤون الأوقاف اليهودية ولا النصرانية" [1].

"ففي سوريا ولبنان أصدر المفوض السامي في عهد الانتداب الفرنسي قراراً رقمه ٧٥٣ بتاريخ ٢آذار عام ١٩٢١م لإدارة الأوقاف الإسلامية، يقضي بأن يكون هناك ملف للطائفة الإسلامية وأن تنشأ مراقبة عامة لها الاستقلال المالي والإداري وعلى رأسها مجلس أعلى.

---

(١) انظر: خطط الشام- محمد علي كرد-ص ٨٩-ط٣-١٤٠٣هـ- مكتبة النوري- دمشق.

كما صدرت لائحة نظامية في عام ١٩٢٢م توضح الجوانب التفصيلية لإدارة الأوقاف"[١].

"وقد عملت فرنسا في الجزائر وتونس اللتين كانتا قبل الاحتلال الفرنسي لديهما أوقاف غنية وفيرة، فلم تكد فرنسا تستولي على القطرين الشقيقين، حتى بسطت يدها على أحباس المسلمين (أوقاف المسلمين) وضمّت الأحباس الإسلامية الجزائرية إلى أملاك الدولة، بعد أن وضعت فرنسا قراراً بتاريخ٨ سبتمبر ١٨٣٠م أي في عام الاحتلال، واستمر الأمر كذلك حتى أعلنت الجمهورية فصل الدين عن الدولة في القانون الشهير الصادر عام ١٩٠٥م، حيث ضُيّقت الخناق على المؤسسات الدينية، وتم توزيع أراضي الأوقاف على الفرنسيين.

لقد بدأ تدخل الفرنسيين في الشؤون الدينية الإسلامية بالجزائر منذ عام ١٨٣٠م، وكانت ميزانية الأوقاف الإسلامية بالجزائر –لا سيما أوقاف مكة والمدينة– كبيرة يسيل لها لعاب الطامعين، فأصدرت فرنسا قراراً في ٢٣ مارس ١٨٤٣م يقضي بضم هذه الأوقاف، لتكون تحت سيطرة الفرنسيين، لم يكن الهدف من ضم الأوقاف مادياً فقط، بل كان أيضاً سياسياً، وذلك أن عدداً كبيراً من العلماء والدعاة والمثقفين كانوا يعيشون من دخل الأوقاف بعيدين عن نفوذ السلطة.

وكان هؤلاء العلماء والدعاة من الذين يعادون الاستعمار، ويحرضون على مقاومته فكان القرار الفرنسي بضم الأوقاف إلى أملاك الدولة يخدم هدفين معاً:–

الأول: هدف اقتصادي وهو الزيادة في رصيد الميزانية الفرنسية.

الثاني: هدف سياسي وهو السيطرة على أصحاب الرأي المضاد للوجود الفرنسي، لكن الجزائريين قاوموا هذا القرار الجائر، فكانت مقاومتهم تمثل أول صدام مع الفرنسيين، وكانت هذه المقاومة تعتمد على ركيزتين: الأولى– أن القرار –أي ضم الأوقاف– كان ضد مبادئ الدين الإسلامي.

---

(١) انظر: إسهام الوقف في العمل الأوقاف والتنمية الاجتماعية–د. فؤاد عبد الله العمر– ص ٥٩–ط١– ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م– الأمانة العامة للأوقاف– الكويت.

والثانية: أن القرار كان يشكل انتهاكاً لاتفاقية الجزائر ١٨٣٠م التي التزم فيها الفرنسيون بعدم المساس بشؤون المسلمين.

وأن القـــرار الفرنسي بضم مؤسسات الوقف الإسلامي إلى أملاك الدولة صدر في ٢٣ مارس ١٨٤٣م.

ومن مظاهر ذلك أن الأملاك التابعة للجامع الكبير، وكل الدخل والمصاريف والموظفين في الجامع الكبير كل ذلك أصبح ملحقاً بالإدارة الاستعمارية ومن اختصاصاتها" [١].

ومن خلال هذا الحديث الموجز، اتضح لنا الهدف من سيطرة الاستعمار الفرنسي على الأوقـــاف الإســـلامية في الجزائر ونزعها من أيدي المسلمين، أو إشراف المسلمين عليها، حتى يكـــون ذلك أداة لضرب الإسلام والمسلمين، ويمكن من خلاله سيطرة المستعمر الفرنسي على الأوقاف، وإضعاف أي مقاومة إسلامية ضد المستعمر، بالإضافة إلى محاصرة الدعوة الإسلامية وتجفـــيف مـــنابعها والتضييق على الدعاة إلى الله تعالى، وكذلك الرغبة في سلب تلك الموارد الإسلامية ونهبها واستنزافها، وقد كان هذا هو مسلك ومنهج الاستعمار في البلاد الإسلامية.

"ففـــي تونس كانت جمعية الأوقاف التونسية هي الإدارة المركزية التي ترجع إليها سائر الـــنظارات، فكانت تقوم بضبط الأوقاف، وحصر أعيانها وحمايتها من التفويت ومراقبة من هو مكلف بالأوقاف.

فلمـــا جـــاء المستعمر الفرنسي إلى تونس، كان أول عمل قام به آنذاك إعلان الحماية الفرنـــسية على تونس، في "معاهدة المرسى" في ٨ يونيو ١٨٨١م وأجبرت تونس على التوقيع عليها، ومنذ ذلك الحين والحماية الفرنسية تبسط يدها إلى أوقاف المسلمين، فشرعت في توزيع أراضي الأحباس (الأوقاف) على الفرنسيين"[٢] .

"إن الـــبلاد المشمولة بالاستعمار الفرنسي قد أصبحت تحت المراقبة العامة على شكل مبتدع بين الأشكال الحكومية، ووضع غريب غير معهود بين الأوقاف الإدارية، وفصلت بذلك

---

(١) انظر: الوقف في الفكر الإسلامي- محمد بن عبد العزيز بنعبد الله- ٢/٣٠٠-٣٠٢.

(٢) انظر: المرجع السابق ٢/٣٠٦.

دواوين الأوقاف الإسلامية عن الحكومات المسلمة الأهلية، ووصلتها مباشرة بالمفوضية العليا الاستعمارية، وجعلت لها مستشاراً غير مسلم يتصرف في شؤونها الإدارية والمالية، بسلطة واسعة ونفوذ مطلق، فأرهقت خزانتها بالرواتب الكبيرة" [1] .

"وما فعله الاستعمار الفرنسي من هيمنة وسلطان في أوقاف المسلمين في الشرق، فعله أيضاً في المغرب، فلقد تألبت على المغرب قوى الشر والعدوان من شتى الدول الأجنبية في بداية هذا القرن العشرين، وتنافست في المغامرة للإجهاز على استقلاله وسيادته" [2] .

" وفي مصر لم تستمر"نظارة الأوقاف" بعد وقوع الاحتلال البريطاني لمصر سوى عامين إذ صدر أمر بتاريخ ١٨٨٤/١/٢٣م نص على إلغائها، ويبدو أن خضوع الحكومة لسلطة الاحتلال كان هو السبب الرئيس لإلغاء نظارة الأوقاف، نظراً لأن الأوقاف كانت مصدراً لتمويل العديد من المؤسسات الإسلامية في مجالات التعليم، والأنشطة الاجتماعية المتنوعة.

ومن أهم تلك المؤسسات: الأزهر والمدارس الإسلامية، وأوقاف الحرمين والمساجد وهي ذات حرمة دينية، ودخولها تحت نفوذ الأجانب –غير المسلمين– كان من شأنه أن يثير الاستياء العام" [3].

إن مواقف الاحتلال الأجنبي من الوقف الإسلامي كانت معروفة وواضحة؛ حيث كان الاحتلال يعمد إلى السيطرة على الأوقاف الإسلامية إمَّا بمصادرها، وإمَّا بوضعها تحت إدارة أجنبية تعيث فيها فساداً.

والهدف من ذلك كان واضحاً؛ وهو القضاء على مواطن القوة في الدول الإسلامية آنذاك، وكذلك السيطرة على مصادر الدعم للعلماء الذين يناهضون الاحتلال الأجنبي،والعمل على إذلال الشعوب المسلمة وجعلها فريسة للفقر؛ لأن الوقف كانت له وظائف اجتماعية واقتصادية كبيرة في المجتمعات الإسلامية، فكل ما فعله المحتل الأجنبي كان لضرب الاقتصاد الوطني

---

(١) انظر: خطط الشام– محمد علي كرد–ص٩٠.

(٢) انظر: الوقف في الفكر الإسلامي– محمد بن عبد العزيز بنعبد الله–٢/٣١٠.

(٣) انظر: الأوقاف السياسية في مصر –د. إبراهيم البيومي غانم–ص ٣٩٦-٣٩٧.

وانظر:إسهام الوقف في العمل الأوقاف والتنمية الاجتماعية — د. فؤاد عبد الله العمر–ص٦٨.

للمسلمين آنذاك وبالتالي تكون هناك تبعية من تلك الشعوب للاحتلال الأجنبي، الذي يريد قهر المسلمين والقضاء على أي روح للمقاومة ضد الاحتلال.

فكان الاحتلال (الاستعمار) من المعوقات الكبرى للوقف الإسلامي.

"أما عن السيطرة الروسية على أوقاف المسلمين في القرم -التي تقع في الجزء الجنوبي لأوكرانيا- فقد تمت لروسيا السيطرة الكاملة على المسلمين في شبه جزيرة القرم فازدادت أوضاع المسلمين سوءاً.

وبدأت السلطات الروسية حملات القمع والتصفية الجسدية للمسلمين عام ١٨٣٣م، حيث قامت السلطات بإغلاق المدارس والمساجد ومصادرة الأوقاف الإسلامية، ومطاردة المسلمين وملاحقتهم وإجبارهم على مغادرة موطنهم "القرم"، وقد بدأ ذلك من عام ١٨٣٣م حيث تمت السيطرة التامة على المسلمين، وإبعادهم وملاحقة الأئمة والعلماء، وكذلك قامت السلطات الروسية بطمس معالم الحضارة الإسلامية، وإزالة كل شيء له علاقة بالإسلام من أرض القرم، وقامت السلطات بالاستيلاء على المكتبات وهدمها وحرق الكتب الإسلامية وإبادتها، أما المساجد فأكثر من ٩٠٠ مسجد تم هدمها" (١).

"وفي الهند كان للوقف أثره في التصدي لهجمة الاستعمار الإنجليزي على كل ماهو إسلامي في الهند، ومن ذلك الأوقاف، فقد استغلوا الأوقاف في غيرما خُصصت له، واعتدوا على أوقاف المساجد، وخاصة المساجد التي تحتوي معاهد ومدارس تعليمية.

ولكن العلماء رفضوا ممارسات الاستعمار، وقاوموا محاولاته، وذلك بمالديهم من سند مالي من أموال الوقف.

وقد عانت إندونيسيا من الاستعمار الهولندي ما عاناه غيرها من ويلات الاستعمار خاصة في مجال الوقف الذي كان له أثره الكبير في حياة المسلمين، وفي التصدي أيضاً

(١) المسلمون والعالم – مسلمو شبه جزيرة القرم – مبارك عبد اللطيف ص ٦- بدون رقم أو تاريخ طبع.

للاستعمار الهولندي" [1] .

"ومع إطلالة القرن الرابع عشر الهجري، بدأ أفول كثير من الأوقاف الإسلامية في العالم الإسلامي، ويعزو شكيب أرسلان ذلك إلى انحطاط القوى السياسية في العالم الإسلامي، وتلاعب النظّار بالأوقاف واستبداد بعض الحكومات بأوقاف المسلمين، وغلبة الدول الاستعمارية المعاصرة على القسم الأكبر من العالم الإسلامي.

وفي ذلك يقول شكيب أرسلان أيضاً: ولما غلبت الدول المستعمرة على القسم الأكبر من العالم الإسلامي، ووجدت من صنيع الحكومات الإسلامية التي ورثتها ما وجدته في الأوقاف عموماً وأوقاف الحرمين خصوصاً، واتخذت منها حجة تستظهر بها في طمس الأوقاف الإسلامية وإخفاء معالمها.

وإن الإفرنج –يقصد بذلك الدول الاستعمارية– عندما غلبوا بلاد المسلمين استولوا على كثير من هذه الأوقاف ووهبوها إلى الكنائس، وإلى جمعيات المبشرين وإلى الرهبان، ورأوا بذلك الجمع بين غرضين مهمين هما:-

أ- طمس هذه الأوقاف من أصلها؛ لأن الإفرنج لا يكرهون في الدنيا شيئاً ككرههم للأوقاف الإسلامية، ولا يخافون في مستعمراتهم من شيء كمخافتهم منها (أي الأوقاف) لأنهم يعتقدون أن المسلمين إذا أحسنوا إدارتها وضبط حاصلاتها، كانت لهم منبع إمداد عظيم في أمورهم السياسية.

ب- إمداد المبشرين والرهبان وتوطيد أقدامهم في بلاد الإسلام، ليتمكنوا من بث دعايتهم بين المسلمين.

ثم يذكر شكيب أرسلان سبب ذلك قائلاً: وإذا رجعنا إلى أصل البلية وجدناها من المسلمين أنفسهم لأن حكوماتهم لما كانت غير مستقلة، حتى حكوماتهم المستقلة تصرفت في الأوقاف تصرفاً سيئاً مخالفاً للشريعة، منافياً للأمانة فمهّدت للدول المستعمرة في طمسها لهذه الأوقاف أصلاً.

---

(١) انظر: الأوقاف الإسلامية ودورها الحضاري الماضي والحاضر والمستقبل د. عبد الرحمن بن إبراهيم الضحيان –ص ١٥٢-١٥٣- ط١ – ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م – دار المآثر للنشر والتوزيع – المدينة المنورة.

إذاً فالتلاعب بالأوقاف كان مبدؤه من المسلمين أنفسهم"[1] .

"ويتواصل العداء المعلن ضد الأوقاف من أعداء الإسلام في كل زمان ومكان، ففي فلسطين المحتلة عام ١٩٨٠م جاء على لسان البطريرك ميشيل صبّاح أنه هدّد بسفك الدماء في الناصرة إذا تم بناء مسجد شهاب الدين في الناصرة العائد للأوقاف الإسلامية، وقد بدأت المشكلة عندما قررت البلدية في الناصرة التي يرأسها نصراني أن تبني منتزهاً وموقف سيارات في منطقة وقف القائد الإسلامي شهاب الدين ابن شقيقة القائد صلاح الدين الأيوبي.

وقد وافق رئيس البلدية النصراني على تشكيل لجنة لدراسة الوضع، وبعد قرار اللجنة بأن الأرض وقف إسلامي، ويحق للمسلمين بناء المسجد عليها، لم يرض ذلك رئيس البلدية فاتجه إلى الأوساط النصرانية، مما جعل الفاتيكان يواصل ضغوطه لمنع بناء المسجد" [2].

"ومن الممارسات العدوانية ضد الأوقاف الإسلامية ما تقوم به سلطات الاحتلال الصهيوني في فلسطين المحتلة، من اغتصاب للحقوق والأراضي والمقدسات الإسلامية، ومصادرة للأوقاف الإسلامية في فلسطين، وتحويل المساجد إلى أماكن لشرب الخمر، فإن البلدية الإسرائيلية حوّلت المسجد في مجدل عسقلان-وهي قرية فلسطينية دمرت عام ١٩٤٨م، إثر قيام الدولة اليهودية- و لم يبق من القرية شيء إلا المسجد الذي حوِّل إلى مطعم لشواء السمك وبيع الخمور" [3].

---

(١) انظر: الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس مطاف- شكيب أرسلان- تحقيق: عبدالرزاق محمد سعيد كمال، ص١٣٢- ط١- مكتبة المعارف - الطائف، تاريخ الوقف عند المسلمين وغيرهم-د. أحمد بن صالح بن عبد الله آل عبد السلام-ص ٤٤-٤٦-ط١-١٤٢٢هـ-٢٠٠٣م- ندوة الوقف في الشريعة الإسلامية ومجالاته- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد- الرياض.

(٢) انظر: مجلة المجتمع الكويتية العدد – ص٣٨ - ١٣٤٧- محرم ١٤٢٠هـ.

(٣) انظر: مجلة المجتمع الكويتية العدد – ص١٦ - ١٣٤١- ٢١ ذي القعدة ١٤١٩هـ.

- انظر: الأوقاف الإسلامية ودورها الحضاري –د. عبد الرحمن بن إبراهيم الضحيان- ١٦١-١٦٢.